الفصل الخامس

التصـور المقـترح

الفصل الخامس

التصــور المقــترح

تمهيد:

لم تعد الموضوعات والقضايا العلمية والبحثية بتلك البساطة التي كانت عليها من قبل، حيث برزت على الساحة موضوعات جديدة ذات طبيعة معقدة أو لها أبعاد وتشبعات كثيرة.

ويمكن دراستها من زوايا عديدة، وذلك نتيجة لما يشهده الوقت الراهن من التطورات والتغيرات في مختلف ميادين الحياة، وفي مختلف مجالات التخصصات العلمية، مما كان له انعكاسه على العملية التعليمية والتربوية، حيث أصبحت الجهات المعنية غير قادرة وحدها على مواجهة تلك التحديات والتعامل معها بأسلوب العصر، وأصبح البديل المناسب هو تقوية الصلة بين العلم والمجتمع وتعزيز المشاركة المجتمعية، ودعم المسئولية المجتمعية.

وقد باتت المشاركة المجتمعية ضرورة ملحة من ضروريات التقدم والتنمية لأي دولة تسعى لكي يكون لها شأن ومكان بين دول العالم المتقدم، وأصبحت المشاركة المجتمعية ضرورة بقاء. فهي ضرورة لنجاح أي نظام تعليمي تقوم به الدولة لتحقيق التقدم والتنمية.

فبدون المشاركة بين أفراد المجتمع والدولة لن تتحقق الأهداف التعليمية ولن يتحقق التقدم.

١) النتائج العامة للدراسة:

تعد مرحلة رياض الأطفال من أهم المراحل التعليمية التي يمر بها الإنسان،ونظراً لأهمية هذه المرحلة فإن معظم دول العالم تستعين بجهود الجمعيات الأهلية إلى جانب الجهود الحكومية من أجل تفعيل دور رياض الأطفال والنهوض بها، وبما أن الأطفال من أكثر فئات المجتمع حاجة إلى الخدمات التربوية والتعليمية، فقد تصدت بعض الجمعيات الأهلية في مصر لرعاية هؤلاء الأطفال وتعليمهم، حيث كان لها مجهودات قديمة في إنشاء دور لطفل ما قبل المدرسة وإدارة رياض الأطفال.

وقبل أن نتطرق إلى نتائج الدراسة سوف نستعرض أهداف الدراسة، حيث تهدف الدراسة الحالية إلى:

١- دراسة الواقع الحالي لجمعيات المجتمع المدني.

٢- التعرف على منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تسهم في استيعاب مرحلة رياض الأطفال.

٣- الوقوف على أهم المعوقات والتحديات التي تواجه جمعيات المجتمع المدني في استيعاب الأطفال في سن الرياض.

٤- وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في استيعاب الأطفال في سن الرياض.

وتتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

١- تساهم الدراسة الحالية في تفعيل دور الجمعيات الأهلية للاهتمام برعاية طفل ما قبل المدرسة.

٢- يستفيد منها الآباء وأولياء الأمور، حيث أنها تتيح الفرصة لهم لإلحاق أطفالهم بمرحلة رياض الأطفال.

٣- تدعم العلاقة بين إدارة رياض الأطفال بمديرية التربية والتعليم وجمعيات المجتمع المدني.

٤- تفيد العاملين في مجال جمعيات المجتمع المدني ووزارة الشئون الاجتماعية.

قد أتضح من خلال الدراسة النظرية، ومن خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية، أن هناك قصور واضح وملموس وأن الواقع يشير إلى:

١- تدنى نسبة الاستيعاب في رياض الأطفال، وخاصة في بعض المناطق التي يعانى فيها الأطفال من بعض أشكال الحرمان البيئي والثقافي والتربوي.

٢- زيادة كثافة الفصول في معظم رياض الأطفال، بما يؤثر سلباً على جودة العملية التربوية في مرحلة الرياض.

٣- عدم وجود رياض أطفال ببعض المدارس الابتدائية سواء أكانت ملحقة بها أم مستقلة عنها.

٤- تقليدية برامج الأنشطة التربوية في رياض الأطفال وجمودها، والتي تكاد تخلو من بعض الحقائق والمفاهيم والمهارات، وأنماط السلوك المرغوب إكسابها للطفل، للتوافق التدريجي مع مجتمع المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، ولاسيما في مجالات المفاهيم العلمية والتكنولوجية والأخلاقية.

٥- وجود عجز في معلمات رياض الأطفال المؤهلات تربوياً ومهنياً في رياض الأطفال، مما يؤدى إلى الاستعانة ببعض المعلمات غير المتخصصات في تربية الطفل.

٦- نقص في وجود القيادات التربوية الواعية بالفلسفة التي يقوم عليها مستقبل تربية الطفل، خاصة تلك القيادات التي تستطيع النهوض برسالة رياض الأطفال فكراً، ونظاماً، وممارسةً ، بما يحقق أهدافها التربوية والاجتماعية والنفسية بكفاءة وفاعلية.

٧- ضعف برامج التدريب المنهجي المنظم والموجه للمديرين والمعلمات في مجال الطفولة وعدم تخصصهم في مجال رياض الأطفال، وانعكاس ذلك سلباً على جودة تربية الطفل.

٨- خمول المشاركة المجتمعية في مجال دعم تربية الطفل، على الرغم من حاجتها إلى إنشاء رياض الأطفال وتجهيزها،ولاسيما في القطاع الأهلي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

٩- انخفاض مستوى الوعي بأهمية مرحلة رياض الأطفال، لدى شريحة كبيرة من فئات المجتمع، حيث يعتبرون رياض الأطفال ترفاً وليس ضرورة.

١٠-سيادة مفاهيم خاطئة لدى قطاعات من الرأي العام وبعض العاملين به، حول دور رياض الأطفال، حيث يعتقدون ضرورة تنفيذ نشاط تعليمي منهجي.

١١-الافتقار إلى معايير قومية لرياض الأطفال، تعمل على تحقيق الجودة الشاملة في العملية التربوية داخل مؤسسات رياض الأطفال.

٢) بناء التصور المقترح:

يبنى التصور المقرح على أساس النتائج العامة للدراسة، والتي تم التوصل إليها، وذلك من خلال ما قامت به الباحثة من:

[١] دراسة المجتمع المدني وخصائصه، ويشمل:

- مفهوم المجتمع المدني.
- مفهوم مؤسسات المجتمع المدني.
- مسميات مؤسسات المجتمع المدني.
- سمات مؤسسات المجتمع المدني.
- مستويات مؤسسات المجتمع المدني.
- النشأة والتطور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني.
- النظريات المفسرة لمؤسسات المجتمع المدني.
- مؤسسات المجتمع المدني في جمهورية مصر العربية.
- علاقات مؤسسات المجتمع المدني مع:
  - الدولة.
  - المنظمات الأجنبية.
  - القطاع الخاص.
- المعوقات والتحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني.

[٢] دراسة مؤسسات المجتمع المدني والتعليم، وتشمل:

- الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية.
- واقع المؤسسات التعليمية.

[٣] دراسة مؤسسات المجتمع المدني ومرحلة رياض الأطفال، وتشمل:

- مفهوم رياض الأطفال.
- أهداف رياض الأطفال.

- أهمية رياض الأطفال والتأثير الإيجابي لالتحاق الأطفال بها.
- حقوق الطفل في جمهورية مصر العربية في إطار المواثيق الدولية.
- الهدف من حق الطفل في التربية والتعليم.
- الأساس التشريعي لحق الطفل في التربية والتعليم.
- نظام القبول بمرحلة رياض الأطفال.

[٤] دراسة واقع القبول والاستيعاب بمؤسسات المجتمع المدني (دراسة ميدانية).

أما بناء التصور المقرح فيتضمن الخطوات التالية:

١- فلسفة التصور المقترح.

٢- منطلقات التصور المقترح.

٣- أهداف التصور المقترح.

٤- آليات تنفيذ التصور المقترح.

٥- متطلبات تطبيق التصور المقترح.

٦- معوقات تطبيق التصور المقترح.

٧- طرق التغلب على الصعوبات التي قد تواجه تطبيق التصور المقترح.

وسوف نتناول كل محور بشيء من التفصيل:

أولاً: فلسفة التصور المقترح:

في عام ١٩٩٧ صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الطفل الصادر بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٤٥٢)، حيث أصبحت تلك اللائحة هي القانون المنظم للعمل برياض الأطفال بمصر، والتي تهدف إلى تنمية أطفال ما قبل المدرسة، وتهيئتهم للالتحاق بالتعليم الابتدائي، كما توضح شروط فتح فصول لرياض الأطفال، وتنظيم العمل بها، ومواصفات المديرة والمعلمة بتلك المرحلة.

ثم جاءت وثيقة إعلان العقد الثاني لحماية الطفل المصري ورعايته (٢٠٠١/٢٠٠٠) والتي تهدف إلى التوسع التدريجي في إنشاء رياض الأطفال لتستوعب ٦٠% من الفئة العمرية من ٤-٦ سنوات، تمهيداً لأن تصبح جزءً من التعليم الأساسي.

وتنبثق فلسفة التصور المقترح من مشكلة الدراسة وأهدافها والتي تتمثل في تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في زيادة استيعاب الأطفال في مؤسسات رياض الأطفال لكي تصل نحو ٦٠% من أطفال الشريحة العمرية من (٤-٦ سنوات) لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين أطفال هذه الشريحة العمرية ورفع كفاءة وتحسين العملية التربوية في هذه المرحلة.

ثانياً: منطلقات التصور المقترح:

ثمة دواعي أدت إلى الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال:

- **حقوق الطفل:**

فرعاية الطفل وتربيته حق أساسي، في مقدمة حقوق الإنسان كما عبر عنها الإعلان الدولي لحقوق الإنسان عام (١٩٥٩)، وفى عام تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل، والتي دعت الحكومات من خلالها إلى أن تقدم المساعدة الملائمة للآباء والأمهات في ممارسة مسئولياتهم في تربية الطفل، وأن تنشئ المؤسسات التي توفر العناية اللازمة للطفل، بما ييسر تفتح شخصيته، وتنمية مواهبه، واستعداداته الجسمية، والنفسية إلى أقصى حد ممكن.

وقد تعزز هذا الاتجاه في مصر من خلال قانون الطفل رقم (١٢) لعام (١٩٩٦) ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار من بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٤٥٢)، حيث أصبحت تلك اللائحة هي القانون المنظم للعمل برياض الأطفال بمصر، وذلك بعد إعلان السيد رئيس الجمهورية العقد الأول لحماية الطفل المصري ورعايته (١٩٨٩-١٩٩٩) وكذلك إعلان سيادته العقد الثاني لحماية الطفل المصري ورعايته (٢٠٠٠-٢٠٠١).

- **نتائج البحث العلمي:**

والتي تبين الدور الأساسي للسنوات الأولى من العمر في تنمية الجوانب المختلفة لشخصية الطفل، وأن برامج التدخل المبكر في تربية الطفل تترك آثاراً إيجابية طويلة المدى.

- **أثر التربية المبكرة للطفولة في المراحل التعليمية اللاحقة:**

فقد أوضحت البحوث العلمية أن تحصيل الأطفال في المرحلة الابتدائية الذين سبق لهم الالتحاق برياض الأطفال أعلى بشكل واضح وملحوظ من تحصيل أقرانهم الذين لم يلتحقوا برياض الأطفال، كما تؤدى إلى خفض عدد المتسربين والراسبين في مراحل التعليم اللاحقة

- **أسباب اقتصادية:**

وتزيد مرحلة رياض الأطفال من قدرات الأطفال الجسمية والعقلية وترفع معدل أدائهم وتقدمهم في التعليم، وتنمى مهاراتهم وأنماط سلوكهم الإيجابية، وتساعد على تكوين قدرات خاصة تزيد من إنتاجهم، كالقدرة على حل المشكلات، وعلى ترشيد القرار، وعلى الإبداع، مما يؤدى إلى خفض التكاليف الناتجة عن التسرب والرسوب في مراحل التعليم اللاحقة، وتزيد من فرص العمل فيما بعد.

ثالثاً: أهداف التصور المقترح:

[١] زيادة القدرة الاستيعابية:

١- دعم الإنشاءات العامة والصيانة الدورية لمؤسسات رياض الأطفال.

٢- دعم التوسع من خلال دور الحضانة المسجلة لدى وزارة الشئون الاجتماعية التي تستضيف الأطفال من عمر (٤-٦) سنوات، وكذلك التسهيلات التي يقدمها المجتمع المدني في هذا المجال.

٣- معالجة مشكلات الالتحاق برياض الأطفال ومعوقاته على المستوى الرسمي والخاص والأهلي، وذلك من خلال برنامج المشاركة المجتمعية.

[٢] تحسين جودة التربية بمرحلة رياض الأطفال:

١- تطوير منهج قاتم على الأنشطة يتميز بالجودة، ويركز على الطفل، ويعتمد على المعايير القومية لمناهج رياض الأطفال.

٢- ضمان تطبيق معلمات رياض الأطفال ذلك الاتجاه التربوي داخل فصول رياض الأطفال وخارجها.

٣- تقديم الدعم الفني للمؤسسات الرئيسية المسئولة عن كل من تطوير المناهج والمواد التعليمية، وتدريب المعلمين في أثناء الخدمة.

٤- رعاية ورش عمل لتوجيه المديرين، والموجهين، والمعلمات، بشأن المنهج وأسلوب تطبيقه.

٥- تدريب المساعدين وميسري الجمعيات الأهلية على المهارات الأساسية ومنهج رياض الأطفال.

٦- تحويل وتأثيث فصول نموذجية، وتطوير أدلة التوجيه، وتقديم أدوات تدريب للمدربين.

[٣] بناء القدرات المؤسسية لرياض الأطفال:

١- تنسيق العمل التعاوني بين الهيئات المعنية ذات الصلة، بهدف تأسيس نظام يشمل معايير قومية لرياض الأطفال ونظام للإشراف التربوي بما يتناسب مع معايير توصيف الوظائف

٢- إعداد نظام أساسي لرياض الأطفال يتسم بالكفاءة والفعالية، ويضمن لها الجودة والتميز والتوافق مع المتغيرات التربوية والمجتمعية والتكنولوجية المتجددة.

رابعاً: آليات تنفيذ التصور المقترح:

من خلال الدراسة النظرية، والميدانية والتعرف على واقع القبول والاستيعاب لمرحلة رياض الأطفال، قامت الباحثة باقتراح آليات لتنفيذ التصور المقترح، بعد أن قامت بعرض مكوناته الأساسية، مع ملاحظة أن آلية تنفيذ التصور المقترح تعتمد على ضرورة التنسيق بين الدولة، متمثلة في مديرية التربية والتعليم

(إدارة رياض الأطفال)، وبين وزارة الشئون الاجتماعية (إدارة الأسرة والطفولة)، وبين مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية وبها دور رياض أطفال).

يشكل مجلس أعلى لتحقيق التعاون والمشاركة المجتمعية في التعليم من الجهات والهيئات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر بمخرجات التعليم بشكل عام وتتمثل في:

- ممثلين للحكومة.
- ممثلين للمجالس النيابية.
- ممثلين للوحدات المحلية.
- ممثلين للجامعات ومراكز البحث العلمي.
- ممثلين لمؤسسات المجتمع المدني.
- ممثلين للقطاع الخاص.
- ممثلين للمؤسسات الإعلامية.
- ممثلين للمنظمات الدولية الموجودة.
- ممثلين لمؤسسات التمويل المحلية والدولية.
- ممثلين للمجلس القومي للأمومة والطفولة.

ويلخص دور هذا المجلس في تحقيق الأهداف الآتية من خلال إستراتيجية تبني على عدة عوامل هي:

١- تنظيم مؤسسات المجتمع المدني ومعرفة قدراته وقدرة الحكومة على تحديد أهداف المشاركة لتحقيق المشاريع الخاصة بزيادة نسب الاستيعاب.

٢- تقديم تصور للمشروعات والبرامج التي تساعد على زيادة الاستيعاب.

٣- تحديد الآليات المناسبة للمشاركة المجتمعية المتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني.

٤- مشاركة أولياء الأمور في صنع القرار التربوي وإسهامهم بشكل فعال في رسم رؤية مستقبلية لتحقيق زيادة استيعاب أطفال هذه الشريحة العمرية بمؤسسات رياض الأطفال.

٥- توفير الدعم المادي للعملية التعليمية من حيث إنشاء فصول لرياض الأطفال في المدارس الابتدائية بشكل عام يتحمل تمويلها مؤسسات المجتمع المدني وأطراف المجلس الذي يضم جميع أطراف المشاركة المجتمعية.

٦- العمل على تفهم المجتمع للمعوقات التي يعاني منها التعليم بشكل عام ورياض الأطفال بشكل خاص حتى يُمكّن المجتمع في تحمل مسئوليته تجاه هذه الشريحة العمرية من الأطفال، وأهمية تقديم لهم الخدمات التعليمية المتمثلة في إنشاء مؤسسات رياض الأطفال.

٧- وبتحقيق هذه الإستراتيجية يمكن الاستفادة من المبادرات المحلية والخارجية لزيادة أعداد مؤسسات رياض الأطفال.

٨- تشجيع مجال المشاركة الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في زيادة هذه المؤسسات في مقابل تقديم الدولة خدمات مختلفة لهم.

٩- الدعوة المستمرة للنهوض بهذه المؤسسات في الريف والمناطق النائية والمناطق الأكثر فقراً.

١٠- إنشاء صندوق بجميع الترتيبات التي تخصص لإنشاء وتطوير هذه الفصول ودعمها فنياً.

خامساً: متطلبات تطبيق التصور المقترح:

أ- متطلبات بشرية:

١- معلمات مؤهلات تربوياً خريجات كلية رياض الأطفال.

٢- موجهين ومديرين مؤهلين بشأن المنهج وأسلوب تطبيقه.

٣- ميسري الجمعيات الأهلية المدربين على المهارات الأساسية ومنهج رياض الأطفال.

٤- متابعين من مديرية التربية والتعليم ووزارة الشئون الاجتماعية ملمين بفلسفة ورسالة مرحلة رياض الأطفال.

٥- ولى الأمر الواعي والمدرك لأهمية مرحلة رياض الأطفال.

٦- كوادر إعلامية قادرة على إعداد برامج موجهة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

٧- كوادر من أساتذة الجامعة متخصصون في مجال الطفولة لعقد الدورات التدريبية أولاً بأول، وإجراء الدراسات المتعلقة بمرحلة رياض الأطفال.

ب- متطلبات تشريعية:

١- أن يتم تكوين الجمعيات عن طريق الإخطار.

٢- وضرورة رسم علاقة متوازنة بين جهة الإدارة والجمعيات ترفض الوصاية على العمل الأهلي.

٣- أن يكون القضاء هو الحكم في أي خلاف يقع بين جهة الإدارة والجمعيات الأهلية.

٤- يجب أن يخلو التشريع مع عقوبات حياتية على النشاط التطوعي.

٥- أن يحرر الجمعيات الأهلية من هيمنة وسيطرة وبيروقراطية موظفي الحكومة وأجهزتها.

٦- إصلاحات من جانب الحكومة من خلال إجراء تحديث على القوانين والتشريعات التي تتعلق بهذا القطاع بحيث يتم إعطاء هذا القطاع المزيد من الاستقلالية والدعم المالي

٧- التعامل مع منظمات المجتمع المدني كقطاع ثالث يشارك في عملية التنمية الحقيقية فضلاً عن القطاعين الآخرين: الحكومي والخاص.

٨- تطبيق اللامركزية في تطبيق اللوائح والقوانين المتعلقة بالطفل.

٩- تفعيل القرار الوزاري رقم (٣٣٥) بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٣ بشأن التصريح للجمعيات الأهلية والمنشآت الخاصة بفتح قاعات رياض الأطفال (مرفق).

١٠- إصدار قرار بإلغاء تنسيق "مرحلة رياض الأطفال" لأن من حق كل طفل الالتحاق بها.

١١- إصدار قرار بضرورة حصول (موجه، مدير، معلمة) على دورات تدريبية أولاً بأول، خلال فترة عملهم، لمواكباتهم التطورات العلمية في مجال الطفولة.

ج- متطلبات مادية:

١- زيادة عدد قاعات رياض الأطفال.

٢- التوسع في إنشاء المباني والتجهيزات، بالمدارس الجديدة، والإحلال بالمدارس القديمة.

٣- التوسع في تجهيزات التطور التكنولوجي برياض الأطفال.

٤- توظيف مراكز التدريب الخاصة بمعلمات رياض الأطفال.

٥- إسهام جميع وسائل الإعلام في تنمية اهتمام المجتمع بمرحلة رياض الأطفال.

٦- العمل على إدراج مرحلة رياض الأطفال بالسلم التعليمي.

٧- توزيع الكتب والبطاقات مجاناً على الأطفال.

٨- إتاحة الفرصة للمعلمات غير المتخصصات للالتحاق بكلية رياض الأطفال للحصول على شهادة معادلة لبكالوريوس رياض الأطفال.

٩- تحديث الإدارة برياض الأطفال على مستوياتها الثلاث (عليا- وسطى- تنفيذية).

د- متطلبات تكنولوجية:

١- وجود موقع خاص بكل دار رياض أطفال، توضح به:

- بيانات الجمعية كاملة (الاسم، العنوان، رقم الإشهار، رقم التليفون، ... الخ).
- نشر أحدث المستجدات مثل: القرارات الوزارية الخاصة برياض الأطفال، انجازات الجمعية، صور للحفلات والأنشطة التي تقوم بها الجمعية، ... الخ).

٢- التواصل بين مديرية التربية والتعليم، ووزارة الشئون الاجتماعية، والجمعيات الأهلية، عن طريق طرق التواصل الاجتماعي الحديثة من خلال: "الفيس بوك، تويتر، الياهو".

سادساً: معوقات تطبيق التصور المقترح:

[١] معوقات وتحديات تشريعية ومناسبة:

يرى الكثيرون أن منظمات المجتمع المدني في مصر تواجه بعقبات وتحديات تشريعية وسياسية يحد من استقلاليتها وتنقص من قدرتها على أداء دورها بكفاءة وفاعلية، حيث أن هناك قطاع عريض من الباحثين والمهتمين وأصحاب المصلحة يرون أن القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الحاكم لعمل المنظمات الأهلية غير ملائم ويحتاج لإجراء تعديلات عليه.

أ- غياب المناخ الديمقراطي وفردية الحكم وقصور الأحزاب السياسية عن أداء دورها الحقيقي:

هناك علاقة تبادلية بين ازدهار الديمقراطية وقوة المجتمع المدني ونشاط الجمعيات الأهلية، والملاحظ أن هناك مخاوف كثيرة لدى الأنظمة العربية تجاه العمل الأهلي وأساليب تمويلية ونوعية أنشطته، فالبعض يرى فيها عطاء للتطرف، ويرى فيها البعض الآخر مبرراً للانحراف الفكري، بينما يراها البعض الثالث خطراً يهدد الاستقرار السياسي وقوة الحكم.

ب- البيئة التشريعية المعيقة للعمل الأهلي:

فقد تصيب جميع الدول العربية التي لها دساتير مكتوبة على حق تكوين الجمعيات والحق في المشاركة والاجتماع السلمي لأهداف مشروعة، وذلك اتساقاً مع المواثيق الدولية، غير أن التعامل مع المنظمات الأهلية عبر التشريعات المنظمة لهذه الحقوق كان متناقضاً تماماً مع المواثيق الدولية والدساتير المكتوبة، فقد اعتبرت هذه التشريعات أن الأصل هو حظر تكوين الجمعيات، والاستثناء هو منح هذا الحق بالقيود والإجراءات الصارمة التي يضعها القانون، وبالسلطات الواسعة الممنوحة للإدارة فضلاً عن تحديد الدولة لمجالات عمل المنظمات الأهلية، وهذا معناه أن مبادرات الأفراد محدودة بتصورات الحكومة للأنشطة التي يجب أن تقوم بها الجمعيات.

ج- توجهات الحكومة إزاء العمل الأهلي:

حيث تتسم هذه التوجهات بالازدواجية وغلبت عليها المسحة الانتهازية، فمن ناحية أدى الاهتمام الدولي وخاصة من قبل منظمات الأمم المتحدة، وهيئات التمويل بمشاركة المنظمات الأهلية في تحقيق أهداف التنمية وأيضاً نجاحها في سد الفراغ الذي تركته الدولة، الأمر الذي أدى إلى زيادة اهتمام الدولة بالمنظمات الأهلية، وربما يكون هذا من ضمن أسباب دوافع الدولة المصرية، بالسماح بإنشاء العديد من الجمعيات. بيد أن هذا الاهتمام كان انتقائياً بمعنى أن الدعم والمساندة يتم توجيهها للجمعيات التي تتفق مع سياسة الدولة.

[٢] معوقات ومحددات تمويلية:

ويجدر الإشارة هنا إلى أن القضية المتفجرة بشكل دائم في هذا البعد في مصر هي قضية التمويل الخارجي، واتهام المنظمات الأهلية بأنها أداة للاختراق الخارجي، وأنها وإن كانت حسنة النية فهي وسيلة يستغلها الغرب لتحقيق أهداف سياسية في الأساس.

[٣] المعوقات الذاتية والتنظيمية الداخلية:

أ- غياب الخطة الإستراتيجية لدى المنظمات غير الحكومية:

وضوح الخطة الإستراتيجية تعتبر أحد علامات النضج في المنظمات غير الحكومية، ووجود هذا النوع من التخطيط ضروري ولازم لتحقيق رسالة المنظمة وترجمة أهدافها إلى أنشطة تنفذ على الأرض، وهناك مؤشرات على غياب مثل هذا النوع من التخطيط لدى الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني في مصر.

وأبرز تلك الشواهد ما يلي:

- عدم وجود وثائق مكتوبة أو مشورة (ورقياً أو إلكترونياً) تشير إلى وجود خطط إستراتيجية معتمدة من قبل إدارة هذه المؤسسات.
- ضعف القدرات الإدارية لدى معظم مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية بمنظمات المجتمع المدني المصرية.
- توقف المشروعات التي تنفذها المنظمات بمجرد انتهاء التمويل وهو دليل على أن هذه المشروعات ليست جزءاً من إستراتيجية المنظمة.
- مجالات نشاط المنظمات الأهلية غالباً ما تكون مرتهنة بمصادر التمويل وليس العكس.

ب- طغيان عقلية الخدمات ضمن منظمات المجتمع المدني بدل المناصرة عن حقوق المواطنين.

ج- غياب الموارد البشرية المتخصصة في بعض المجالات المطلوبة كالمناصرة وتطبيقاتها:

هناك شواهد كثيرة على أن العاملين بمنظمات المجتمع المدني المصري- فيما عدا الحقوقية منها- ينقصهم القدرات والمهارات في مجال المناصرة والدعوة وكسب التأييد، بينما الكثير منهم متميز في العمل الميداني والإداري.

د- ضعف في الحوكمة وإدارة الموارد ضمن المنظمات غير الحكومية:

بدأت المنظمات الأهلية في مصر من خلال أفراد مؤمنين بفكرة ويسعون إلى تنفيذها، لذلك فقد قام نشاطهم على أساس تطوعي، وكانت فكرة العمل المأجور تعد عمل غير أخلاقي، وفي السنوات التالية

للنشأة ظهرت الحاجة إلى تنمية مؤسسة في كافة هذه المنظمات، وهنا ظهرت إشكالية مزدوجة، إذ أن جانب الاعتبارات الأخلاقية جعل العديد من المؤسسات يرفضون مثل هذا التحول بل ويدفعون الآخرين إلى عدم قبوله، ومن جانب آخر ظهرت المشكلات العلمية في بعض هذه المنظمات التي وقفت حائلاً أمام هذا التحول، وكان السؤال الملح هو: أي نوعية من الأشخاص يجب على المؤسس ترك مكانه لهم وتفويضهم في اتخاذ القرارات المنظمة والإدارية اللازمة في مقابل آخر؟ وفيما بعد حدث نوع من الدمج بين عناصر من المؤسسين وعناصر من الأعضاء الجدد للتغلب على هذه الإشكالية، وفي خطوة لاحقة تم الاستعانة بالكوادر التي يمكن أن نسميها بالكوادر المحترفة خاصة في شكل استشاريين.

ورغم هذا التحول النسبي في فكرة إدارة المنظمات الأهلية إلا أن هناك شواهد كثيرة تدلل على أن الحكم الرشيد بمعناه العلمي لا يزال غائباً عن معظم هذه المنظمات، ويمكننا أن نستعرض هذه الشواهد فيما يلي:

- تداول السلطة لا تتم إلا في أضيق الحدود داخل هذه المنظمات، حيث لا يزال مؤسسي الجمعيات هم من يتولون رئاسة مجالس إدارتها، حتى الآن ونفس الحال ينطبق على الأعضاء.
- اجتماعات الجمعيات العمومية لهذه المنظمات غالباً ما تكون اجتماعات صورية.
- الإفصاح والكشف عن إيرادات الجمعيات وبنود صرفها لا يتم إلا للجهات الإدارية المختصة بينما ليس هناك حرص على شفافية الإعلان عن ذلك على المواقع الإلكترونية أو النوافذ الإعلامية للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- غياب أدلة السياسات ومعايير التقييم الإداري والتوصيف الوظيفي عن غالبية المنظمات الأهلية المصرية.

هـ- التشبيك بين المنظمات غير الحكومية:

التشبيك هو شكل من أشكال التحالف أو التعاون المشترك بين جمعيات أهلية تقوم على المساندة المشتركة في قضية أو أكثر من قضايا التنمية لتنفيذ بعض أو كل الخطط المتفق.

ويمكننا أن نستعرض أهم السلبيات التي تحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على الدخول في شراكات وتحالفات مع بعضها البعض ونلخصها فيما يلي:

١- المنافسة وعدم التعاون بين المنظمات الأهلية وبعضها البعض، وخاصة في ظل محدودية مصادر التمويل وينافس المنظمات على الوصول لهذه المصادر، كما أن تغير الدوافع الطوعية للعمل الأهلي ساهم في تفاقم هذه المشكلة.

٢- ضعف الالتزام بالعصبية، وأجندة المنظمات واهتماماتها الرئيسية ليست واحدة حتى في إطار نفس القضية، وغالباً ما تكون القضية التي تنشأ على أساسها الشبكة محل اهتمام رئيسي لمنظمة واحدة هي المنظمة المؤسسة للشبكة، ولا تلقى نفس الحماس من بقية الأعضاء، وهو ما يظهر بعد ذلك في صورة درجة التزامهم بالقضية.

٣- صعوبات في التمويل رغم أنه يفترض أن من فائدة الشبكات التغلب على مشكلات التمويل الضعيف لدى المنظمات الأهلية، إلا أن الواقع العملي يسير إلى أن معظم تجارب التشبيك في مصر وجهت بضعف القدرات التمويلية الشركاء، وفيما عدا الشبكات التي تم تمويل أنشطتها من قبل مانحين، فإن معظمها انفض بسبب غياب التمويل.

٤- ضعف في التوثيق ونشاط المعلومات، تبادل المعلومات يعتبر هدف رئيسي من أهداف الشبكات، وعلى الرغم من أن ذلك لا يتحقق بشكل كامل في تجارب التشبيك المصرية، إلا أنه من المنصف أن نسجل أن هناك مشكلات في الوصول للمعلومات بشكل عام في مصر وليس في تبادلها.

إن محدودية دور منظمات المجتمع المدني في التنمية يعود لأسباب عديدة أهمها:

١- **صعوبة الحصول على التمويل:** إذ أن منظمات العمل في مختلف أنحاء العالم تواجه هذه المشكلة وخاصة أن طموحات القائمين على مثل هذه المنظمات تكون عادة أكبر بكثير من إمكانياتها المادية المتاحة.

٢- **إن اختيار بعض الشخصيات الإدارية غير المؤهلة لقيادة تلك المنظمات يضعف أداءها:** حيث لا تعي تلك الشخصيات أهمية عقد الاجتماعات الإدارية بانتظام وإعداد التقارير.

٣- **ضعف مساهمة النساء والفتيات في العمل التطوعي، ولاسيما في الدول النامية:** وربما يعود ذلك إلى تأثير منظومة القيم الاجتماعية التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة وخاصة في تولي المناصب القيادية أسوة بالرجل. حيث تؤكد العديد من الدراسات أن مساهمة النساء في النشاط الاجتماعي والاقتصادي تعد من بين مؤشرات تقدم المجتمع، بل أن هناك آراء ترى أن أي خطة تنموية، لابد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع، كما تشير الإحصائيات والبيانات المتوافرة إلى ضعف مشاركة المرأة الريفية بشكل خاص في التنظيمات والجمعيات الأهلية مقارنة مع المرأة الحضرية.

٤- **الافتقار إلى برامج عمل ورؤى واضحة:** حيث تفتقر منظمات العمل التطوعي بشكل عام إلى خطط تنموية شاملة وبرامج محددة ضمن جداول زمنية تعكس مدى النشاط والأهداف التي يمكن تحقيقها أو تحقيق تطوير نوعي في نشاطاتها.

٥- **أن عمل مثل هذه المنظمات في المجتمعات المتقدمة بات أقرب إلى المفهوم التنموي:** بحيث يوازي المؤسسات الحكومية.

أن هذا يستدعي إعادة النظر في منظومة البرامج التي تقدمها هذه المنظمات، وتجاوز فكرة الإحسان المباشر إلى العمل التنموي والتأهيل والتدريب للفئات المستهدفة من نشاط هذه المنظمات.

لهذا من الأحرى بهذه المنظمات اليوم التركيز على فكرة التنمية والتأهيل والمساهمة في بناء المجتمع والمؤسسات الصحية والتربوية والترفيهية ومكافحة الأمية وغيرها، إن منظمات العمل التطوعي في الدول المتقدمة أصبحت في الوقت الحاضر تتبنى فكرة أهمية التدريب والتعليم والتأهيل في تحقيق التنمية للمجتمعات الفقيرة بدلاً من فكرة المساعدات النقدية المباشرة، حيث تنص فلسفة متطوعي فرق السلام الأمريكية على أنه من الأفضل تعليم الفقراء كيفية صيد السمك وتربيته بدلاً من إعطائهم سمكة ليأكلونها، أي التركيز على أهمية تعليم الناس كيفية مساعدة أنفسهم.

٦- **العائق الحزبي:** وهو أن بعض منظمات المجتمع المدني عادة ما تتبع أحزاباً أو حركات أو تكون واجهات للعائلات والعشائر أو لرجال الأعمال أو أصحاب النفوذ، ومن ثم تفقد مساحة واسعة من استقلالية القرار الإداري والمالي، وتبقى أسيرة في رسالتها لرؤية الحزب أو العائلة كالجمعيات أو العشيرة أو رجال العمال.

٧- **ضعف ثقافة التطوع ووجود ظاهرة العزوف عن العمل الاجتماعي:** من قبل أفراد المجتمع في المجتمعات النامية، وعدم تعزيزها من خلال وسائل الإعلام والمناهج المدرسية والمؤسسات الدينية، في الوقت الذي يتعاظم دور المنظمات التطوعية في المجتمعات الغربية على الصعيدين الداخلي والدولي.

سابعاً: طرق التغلب على الصعوبات التي قد تواجه تطبيق التصور المقترح:

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات، فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة دون مجتمع ولا مجتمع دون دولة.

بل أن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة، ومن أجل موازنة قوتها، فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة، لقد كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي، كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضاً تقديم حوافز له، وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فاعلية في المشاركة في عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها.

جهود الجمعيات الأهلية:

١- تحفيز القيادات داخل المجتمع لزيادة الوعي بأهمية مرحلة الطفولة.

٢- الاستفادة من مجهودات رجال الأعمال لخدمة المؤسسة التربوية وتشجيعها على تطوير المؤسسة كبيئة مادية أو المساهمة في برامج وأنشطة من شأنها تطوير البيئة البشرية.

٣- تفعيل دور مجالس الآباء داخل كل مدرسة والدفع في اتجاه الاستفادة من كافة الإمكانات المتاحة.

٤- تفعيل دور المرأة داخل المؤسسة بحيث تساهم بأدوار فاعلة عبر مجهوداتها التطوعية في البرامج والأنشطة المختلفة.

٥- مساهمة منظمات المجتمع المدني مع وزارة التربية والتعليم في التخطيط أو رسم البرامج والمتابعة في محاور المنهج والأنشطة المدرسية باعتبارها شريك شعبي له دور فاعل.

٦- تفعيل واستثارة المجتمع لتدعيم مفهوم التكامل التعليمي للمساهمة في تدعيم الأدوار التعليمية والتربوية والإبداعية داخل المدرسة وخارجها.

٧- التنسيق والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية ذات الأبعاد الثلاثية (التعليم- الصحة- العمل) لتكامل أداء الأدوار ولتدعيم العملية التعليمية.

٨- استحداث آليات تشجع الإدارات التعليمية على تفهم ما يعنيه مفهوم المشاركة، وتفعيل دور مجالس الآباء.

٩- تقديم برامج تثقيفية للآباء من خلال مدربون يعملون على إعداد الآباء لمساندة أطفالهم.

١٠- إعداد مراكز في الأحياء العشوائية تعمل بمثابة نقاط تجمع للعديد من الأنشطة والبرامج التدريبية والتثقيفية.

١١- توسيع نطاق الزيارات إلى البيوت للأسر المحرومة يقدم أثناءها للآباء بعض التدريبات والتوجيهات ليكونوا كوادر فيما بعد لهذه البيئات المحرومة.

١٢- إعداد برامج وكوادر متخصصة يمكنها أن تلبى الاحتياجات الخاصة بمجموعات معينة من الأسر أو السكان.

١٣- استخدام فكرة "الطفل من أجل الطفل " التي تقوم على تدريب الأطفال الأكبر ليكونوا فيما بعد قادرين على تلبية احتياجات الطفل الأصغر.

١٤- الوصول إلى الفئات المهمشة من يعانون ضروب الحرمان وإعداد برامج متخصصة تلبى احتياجاتهم.

١٥- توزيع نطاق تقديم الخبرات التعليمية والتدريبية إلى البيوت بحيث يساهم الآباء الأكثر خبرة في مساعدة الآباء الأقل خبرة.

١٦- استخدام برامج محو الأمية التي تجمع بين تنشئة الطفل وتعليم الآباء.
١٧- توفير مراكز تجمع في الأحياء الشعبية تعمل بمثابة نقاط تجمع للعديد من الأنشطة المجتمعية للأطفال.

دور وسائل الإعلام:

يمكن تحديد مجموعة من النقاط التي يمكن أن تسهم بها وسائل الإعلام في تحقيق أهداف التربية المبكرة:

١- التوعية بأهمية التعليم للجميع.
٢- نشر المعلومات في صفوف الآباء والمعلمين والمشتغلين برعاية الطفل.
٣- تقديم حلقات تدريبية عن بعد للمعلمين والمشتغلين برعاية الطفل.
٤- نشر المعلومات والمهارات للآباء، وتقديم المعلومات الهامة التي تمكنهم من رعاية أطفالهم.
٥- بث ونشر برامج من أجل تدريب المعلمين.
٦- بث برامج تليفزيونية تقترح أنشطة مناسبة لتنشئة الأطفال.
٧- تقديم برامج لتثقيف الآباء من شأنها تيسير سبل الحفز المعرفي وأشكال التبادل الوجداني، وقنوات الاتصال الجيد.
٨- تقديم نظم لمساندة الأسر والآباء.
٩- تأهيل وتوعية الآباء بأهمية أدوارهم في تنشئة ورعاية الأطفال.
١٠- إعداد الكوادر القادرة على إعداد البرامج الموجهة عبر وسائل الإعلام المختلفة والتي تتنوع لتناسب الثقافات المختلفة.
١١- تقديم برامج تليفزيونية متنوعة توجه إلى الآباء لتناسب البيئات الثقافية المختلفة.
١٢- إعداد برامج تثقيفية للآباء الذين لديهم الاستعداد لمساندة الأسر المحرومة ، وليكونوا بمثابة مدربين للحى.
١٣- إنشاء صندوق لدعم مرحلة رياض الأطفال، حيث أن المصريين- كأفراد يميلون إلى تقديم تبرعات لإنفاقها في الأعمال الخيرية المختلفة، وقد أشار تقرير حديث صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري إلى أن أعداد الأسر المصرية التي شاركت بأموالها ومجهوداتها في أعمال الخير بلغ نحو ١٥٨ مليون أسرة خلال عام ٢٠٠٩، بسبة ٨٦.٧% من إجمالي أسر الجمهورية، وقد بلغ تقدير إجمالي ما تنفقه هذه الأسر على العطاء الخيري نحو ٤.٥ مليار جنيه سنوياً.
١٤- إشراك أولياء الأمور في دعم التوسع في رياض الأطفال.
١٥- المجالات التي يمكن أن تسهم بها الشركات، والبنوك، والمصانع، وأعضاء المجالس المحلية، والمؤسسات المحلية، وخبراء التربية في تلبية هذه المتطلبات.

وبهذا تكون الدراسة قد تمت بحمد الله بفصولها الستة، وقد هدفت إلى:

١- العناية الفائقة بمرحلة رياض الأطفال.

٢- استخدام أساليب مبتكرة،تخاطب كل أنواع الذكاءات، وكل حواس الطفل وعواطفه، وتنمى المواهب والمهارات المختلفة لديه.

٣- أن تستخدم المعلمات الوسائل التكنولوجية والمستجدات العالمية في ظل مجتمع المعرفة.

٤- أن يمتد الفكر الجديد في التنمية الشاملة للطفولة المبكرة إلى الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

٥- أن تقوم الأسرة بدورها في مرحلة رياض الأطفال بهدف تنمية ما لدى الطفل من ذكاءات ومواهب متعددة على مدى سنوات عمره.

٦- أن توفر مؤسسات الرعاية الاجتماعية للطفل الجو الأسرى من الناحية الصحية، والجسمية، والعقلية، والروحية.

٧- أن يبدأ تعلم اللغات، والموسيقى، والمهارات اليدوية الدقيقة.

٨- التوسع التدريجي في إنشاء رياض الأطفال لتستوعب ٦٠% من جملة الأطفال في الفئة العمرية من ٤-٦ سنوات تمهيداً لأن تصبح جزءً من التعليم الأساسي.